

# خدمة الدين العام في مصر تضغط على الموازنة وتدفع الحكومة إلى بيع الأصول والارتهان للتدفقات الأجنبية



الأربعاء 22 أبريل 2026 10:20 م

تدخل خدمة الدين العام في مصر قلب الأزمة المالية مع الربع الثاني من عام 2026 بعدما تحولت أعباء السداد من بند ثقيل داخل الموازنة إلى محدد مباشر لقدرة الدولة على تمويل الواردات والإنفاق الأساسي

الأرقام التي نشرتها المؤسسات الدولية والتقديرات الحديثة لجدول السداد تكشف أن الحكومة تواجه استحقاقات خارجية كبيرة خلال بقية العام، بينما يظل الدين العام وأسعاره وفوائده العامل الأشد ضغطاً على المالية العامة وفي الوقت نفسه، يؤكد صندوق النقد الدولي أن احتياجات التمويل الإجمالية ما زالت مرتفعة للغاية، وأن مدفوعات الفائدة تلتهم نسبة ضخمة من الإيرادات الضريبية، وهو ما يوضح أن الحكومة لم تنجح في كسر الحلقة التي تربط الاقتراض الجديد بسداد القديم وتمويل العجز المتراكم

تكشف هذه الصورة أن الحكومة لا تدير ملف خدمة الدين العام في مصر من موقع مربح كما تروج، بل من موقع دفاعي يعتمد على توافر الدولار من الخارج أكثر من اعتماده على إصلاح هيكل الإنتاج والصادرات فالتقديرات المنشورة خلال أبريل 2026 تشير إلى أن أقساط وفوائد الدين الخارجي المستحقة على مصر خلال ما تبقى من العام تدور حول 39 مليار دولار موزعة على أرباع مزدحمة بالسداد، بينما يظل الاحتياطي الأجنبي والتمويل الرسمي وصفقات الاستثمار الكبيرة خطوط إسناد أساسية لتفادي التعثر ولهذا تبدو الأزمة الحالية أزمة سيولة دولارية بقدر ما هي أزمة دين متراكم، لأن الاستحقاقات الكبيرة لا تتراجع بالخطاب السياسي ولا تنخفض إلا بتغيير طريقة إدارة الاقتصاد نفسه

## خدمة الدين العام في مصر بين استحقاقات 2026 وضغط الدولار

وفي هذا السياق، تظهر بيانات الدين الخارجي أن المشكلة لم تعد محصورة في ارتفاع الرقم الإجمالي فقط، بل في تزامن حجم المديونية مع جدول سداد ضاغط أحدث البيانات المتاحة تشير إلى أن الدين الخارجي بلغ 161.2 مليار دولار بنهاية يونيو 2025 ثم ارتفع إلى 163.7 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2025، بما يؤكد أن الرصيد ما زال فوق مستوى 160 مليار دولار رغم كل الحديث الرسمي عن الضبط المالي

كما يوضح تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في فبراير 2026 أن احتياجات التمويل الإجمالية ستظل قرب 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث المقبلة، وأن الفائدة تبتلع نحو 83 في المئة من الإيرادات الضريبية هذه الأرقام لا تصف عبئاً عادياً، بل تصف موازنة تتحرك تحت سطوة الدين قبل أي بند إنفاق آخر

ثم يضيف خالد عظيم، مدير مختبر مستقبل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المجلس الأطلسي، أن مصر تواجه في 2026 خدمة دين خارجي عند مستوى 27 مليار دولار مع احتياطي يدور حول 53 مليار دولار، محذراً من أن أي صدمة في أسعار الطاقة أو السياحة أو التحويلات يمكن أن تضغط على التوازن الخارجي بسرعة وتكتسب هذه القراءة أهميتها لأن الحرب الإقليمية رفعت فعلاً كلفة الواردات والطاقة وأضعفت هامش المناورة

ولذلك لا تبدو خدمة الدين العام في مصر مجرد بند محاسبي داخل جداول وزارة المالية، بل تبدو التزاماً يزام كل بند آخر على الدولار والإيراد ومع بقاء مصر أكبر مساهم في جدار الاستحقاقات الحكومية الخارجية في أفريقيا خلال 2026 بحسب ستاندرد آند بورز، تتأكد صعوبة العام الحالي على الخزانة وعلى سوق النقد معاً

## الفجوة التمويلية وصفقات البيع كبديل مؤقت عن الإصلاح الحقيقي

وبسبب هذا الضغط، تربط الحكومة قدرتها على الوفاء بخدمة الدين العام في مصر باستمرار تدفق الأموال الأجنبية سواء عبر برامج الصندوق والاتحاد الأوروبي أو عبر بيع الأصول والحقوق الاستثمارية. صندوق النقد أفرج في فبراير 2026 عن نحو 2.3 مليار دولار ضمن المراجعتين الخامسة والسادسة، كما حصلت مصر في يناير 2026 على مليار يورو من الاتحاد الأوروبي ضمن الحزمة المعلنة.

كما تؤكد الوقائع أن صفقة رأس الحكمة وما شابهها لم تكن مجرد استثمار عقاري ضخم، بل كانت أداة مالية لإنعاش السيولة الدولارية وتخفيف ضغط الاستحقاقات. رويترز كانت قد أوضحت في مارس 2024 أن اتفاق رأس الحكمة بقيمة 35 مليار دولار خفف الضغوط التمويلية مؤقتًا، لكن هذا النوع من التدفقات لا يغيّر وحده بنية الاقتصاد ولا يضمن تكرار المورد نفسه كلما حل موعد سداد جديد.

وفي هذا الإطار، تقول مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري، إن مصر ما زالت تواجه تحديات واضحة في النمو بسبب السياسة المالية المشددة وضعف مستويات الاستثمار. وتوضح هذه الملاحظة أن الاعتماد على التدفقات الكبيرة لسد الفجوة التمويلية لا يعالج السبب الأصلي، لأن ضعف الاستثمار المنتج يترك الدولة أمام الحاجة نفسها إلى الاقتراض أو البيع أو التمويل الرسمي.

ثم تكشف التطورات الأخيرة أن هذه المعادلة ازدادت هشاشة مع الحرب الإقليمية. رويترز نقلت في مارس 2026 أن الحرب رفعت كلفة الطاقة وأدت إلى خروج ما بين 5 و8 مليارات دولار من استثمارات أدوات الدين بالجنيه، كما ضغطت على سعر الصرف وزادت مخاطر تراجع الإيرادات من السياحة وقناة السويس. وعندما تتراجع الموارد وتبقى خدمة الدين ثابتة، تتسع الفجوة التمويلية تلقائيًا.

### شروط التخارج والقطاع الخاص تكشف حدود النهج الحكومي

وبناء على ذلك، عادت مسألة التخارج الحكومي لصالح القطاع الخاص إلى صدارة الشروط المصاحبة للتمويل الدولي. رويترز نقلت في فبراير 2025 أن الحكومة تستهدف نقل شركات مملوكة للدولة إلى صندوقها السيادي وبيع حصص فيها لتعزيز العائد على الأصول وتوسيع دور القطاع الخاص، بينما شدد صندوق النقد في مراجعاته الأخيرة على أن الإصلاحات الهيكلية ما زالت متأخرة وأن هيمنة الدولة لم تنكسر بما يكفي.

كما يرى جيمس سوانستون، كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في كابيتال إيكونوميكس، أن السياسة المالية في مصر ستظل مشددة من أجل خفض العجز وتقليص نسبة الدين إلى الناتج. أهمية هذا التقدير أنه يربط بين استمرار التقشف المالي وبين الهدف الدائم دائمًا وهو حماية القدرة على السداد، حتى لو جاء ذلك على حساب الإنفاق التنموي وتوسيع الطلب والاستثمار المحلي.

وفي المقابل، يضيف صندوق النقد في تقريره الأخير أن تباطؤ تنفيذ برنامج الطرودات يجعل خفض الدين واحتياجات التمويل أمرا أصعب في الأجل القريب، وأن تقليل هذه الاحتياجات يتطلب أدوات إضافية تتجاوز الإدارة اليومية للأزمة. وهذا يعني أن الحكومة لم تحقق حتى الآن التحول الذي وعدت به، بل ما زالت تؤجل أصل المشكلة عبر التمويل الخارجي وصفقات البيع.

كذلك يحذر خالد عظيم من أن هشاشة شروط التمويل في مصر تجعل أي تشدد في الأسواق أو أي صدمة في النفط أو التحويلات سببا كافيا لعودة الضغط على العملة والاحتياطي. وعندما تتزامن هذه الهشاشة مع خدمة دين عام مرتفعة، يصبح الحفاظ على الجدارة الائتمانية هدفاً يطغى على أهداف الإنتاج والتشغيل والعدالة الاجتماعية داخل الموازنة.

وأخيرا، يثبت مسار الشهور الأخيرة أن خدمة الدين العام في مصر لم تعد مجرد نتيجة لأزمة قديمة، بل صارت محركا يوميا لسياسات الحكومة نفسها. الحكومة تبيع أصولا لتسدد وتطلب تمويلا جديدا لتبقي باب السداد مفتوحا وتؤجل المواجهة الحقيقية مع نموذج اقتصادي راكم الدين ولم يراكم ما يكفي من الإنتاج والدولار. لذلك فإن أخطر ما في المشهد الحالي ليس رقم الدين وحده، بل أن الدولة ما زالت تدير الاستحقاقات العاجلة بعقلية الترفيع المالي بينما يتحمل المجتمع كلفة هذا النهج في الأسعار والإنفاق والخدمات وفرص العمل.